عن جهة واورد الامام الرازي في المباحث المشرقية على هذا الحد الذي ذكره للصحة شكوكا واجاب عنها ايضا والاول لم قدم الملكة على الحالة في الذكر
وانما تكون الكيفيات النفسانية التي هي الصحة اولا حالة ثم تصير ملكة قلنا الملكة اتفق على كونها صحة والحالة اختلف فيها فقيل هي صحة وقيل واسطة
فقدمت لذلك اولان الملكة غاية للحالة والعلة الغائية متقدمة في الزمن وان كانت متاخرة في الوجود الثاني فيه اي في الحد اضطراب اذ اسند فيه
الفعل وصدوره الى الموضوع والى الصحة فان قوله يصدر عنها الافعال يدل على ان مبداء الافعال هو نفس الحالة او الملكة وقوله من الموضوع يدل
على ان مبداها هو الموضوع ولا يكون المسند اليه للفعل بحسب الواقع الا احدهما لامتناع صدور فعل واحد من شيئين على ان يكون كل منهما فاعلا له
على حدة قلنا الموضوع فاعل للفعل السليم والصحة التي في صدور الفعل السليم عنه فقوله عنها اراد به لاجلها وبواسطتها كما اشرنا اليه وقد صرح بهذا
المعنى في التعريف الكائن في الثالث ايضا واما ما يقال من ان فاعل اصل الفعل هو الموضوع وفاعل سلامته هو الحالة او الملكة فليس بشيء الا
ان تأول بما ذكرناه الثالث السليم هو الصحيح فالتعريف دوري اي تعريف الشيء بنفسه حيث عرف الصحة بالصحة قلنا السلامة الماخوذة في
تعريف صحة البدن هو صحة الافعال والصحة في الافعال محسوسة معلومة بمعاونة الحس والصحة في البدن غير محسوسة فعرف غير المحسوس بالمحسوس
لكونه اجلى فلا اشكال واذا عرفت هذا الذي ذكرناه من حد الصحة وما تعلق به فالمرض خلاف الصحة ومقابلها فهي حالة او ملكة يصدر بها الافعال
عن الموضوع بها غير سليمة بل مأوفة ومنها يعلم انواع الامراض في الحيوانات والنباتات وقد خص على قياس ما تقدم في الصحة بالحيوان او بالانسان دون
خبير بما يرد على هذا الحد مما ذكره الامام من عدم اندراج المرض في الكيفيات النفسانية وبان المرض على هذا الحد يقابل الصحة تقابل التضاد وفي القانون
ان المرض هيئة مضادة للصحة وفي الفصل الثامن سابعه فاطيغورياس الشفاء مثل ذكره وفي الفصل الثالث من هذه المقالة السابعة ان المرض من حيث
هو مرض بالحقيقة عدمي ليست افة من حيث هو مزاج او الم وهذا يدل على ان التقابل بينهما تقابل العدم والملكة وفي المباحث المشرقية لا مناقضة بين كلاميه
اذ في وقت المرض امران احدهما عدم الامر الذي كان مبداء الافعال السليمة وثانيهما مبداء الافعال المأوفة فان سمي الاول مرضا كان التقابل تقابل
العدم والملكة وان جعل الثاني مرضا فالتقابل من قبيل التضاد والاظهر ان يقال ان اكتفي في المرض بعدم سلامة الافعال فذلك يكفيه عدم الصحة المقتضية
للسلامة وان اثبت هناك آفة وجودية فلا بد من اثبات هيئة تقتضيها وكان ابن سينا متردد ولهذا ذكر فلا واسطة بينهما اي بين الصحة والمرض المعرفين بهذين
التعريفين اذ لا خروج عن النفي والاثبات فالكيفية التي بها يصدر الافعال عن موضوعها اما ان يكون افعالها سليمة او غير سليمة فالاولى هي الصحة والثانية
هي المرض واثبت جالينوس بينهما واسطة وسماها الحالة الثالثة فقال الثالثة ومن بعض اعضائه آفة او مرض من كان شيخا او صحيح من كالصبي [?] لا
صحيح ولا مريض وانت تعلم ان ذكره اي اثبات الواسطة بينهما انما هو لاهمال شروط التقابل من اتحاد المحل والزمان والجهة وتعلم انه اذا روعي شروط التقابل
بين الصحة والمرض فلا واسطة بينهما اصلا لان العضو الواحد في زمان واحد من جهة واحدة لا يخلو اما ان يكون فعله سليما او غير سليم فلا تتصور الواسطة بين
الصحة والمرض المعرفين بما مر اذا روعي الشرايط المعتبرة في التقابل وكذا كل متقابلين تمتنع بينهما الواسطة فاما معنى امتناع الواسطة بينهما باعتبار
شرايط التقابل فانه اذا اهمل شيء من شرايط جاز ارتفاعهما معا وح تثبت الواسطة بينهما قال ابن سينا من ظن ان بين الصحة والمرض وسطا هو لا صحة ولا
مرض فقد نسي الشرايط التي يجب ان تراعى فيما له وسط وما ليس له وسط وتلك الشرايط ان يفرض الموضوع واحدا بعينه في زمان واحد ويكون الجهة والاعتبار
واحدا وح ان جاز ان يخلو الموضوع عنهما كان هناك واسطة والا فلا واذا فرض انسان واحد واعتبر منه عضو واحد في زمان واحد فلابد ان يكون اما معتدل
المزاج سوي التركيب بحيث يكون فعله سليما واما ان لا يكون كذلك فلا واسطة الا ان يحد الصحة والمرض بحد آخر ويشترط فيه شروط لا حاجة اليها بعد ان يشترط في
حد الصحة سلامة جميع الافعال فيخرج سالم البعض ومن كل عضو فيخرج من كان بعض اعضائه مأوفا وفي كل وقت فيخرج من يصح مدة ويمرض مدة وان لا يكون
هناك استعداد مقتضي سهولة الزوال فيخرج الناقه والشيخ والطفل ويشترط في حد المرض آفة جميع الافعال من جميع الاعضاء في جميع الاوقات فيخرج الامور
المذكورة من حده ايضا وتثبت الواسطة قطعا الا ان النزاع يكون ح لفظيا الفصل الثالث من فصول الكيف في الكيفيات المختصة بالكميات
وفيه مقصدان الاول انها اي الكيفيات المخصوصة بالكميات عارضة للكم اما وحدها فللمنفصلة كالزوجية والفردية العارضتين للعدد وكذلك
الاولية والتركيب وساير الاعراض الذاتية للاعداد وللمتصلة التثليث والتربيع اي كالتثليث والتربيع فانهما عارضان للمثلث والمربع وكذلك التخميس والتسديس

ونحوهما من الهيآت العارضة للسطوح الكثيرة الاضلاع واما مع غيرها كالخلقة فانها مجموع شكل وهو عارض للكم المتصل من حيث انه محاط بحد واحد او اكثر
مع اعتبار لون قال الامام الرازي هذا النوع من الكيفيات هو الكيفية التي تعرض اولا وبالذات للكميات وبتوسطها لغيرها ويدخل في ذلك ما يكون كذلك
اما بالنفس كالشكل العارض للمقدار واما بالجزئية كالخلقة فانها كذلك بواسطة جزئها الذي هو الشكل فان قيل الخلقة عارضة للجسم الطبيعي اذ لولاه لم يكن
خلقة قلنا العارض للكمية اما ان يعرض لها من حيث انها كمية او من حيث انها كمية شيء مخصوص وكلا القسمين عارض للكمية ثم ان اللون حامله الاول هو
السطح الذي هو نهاية الجسم الطبيعي ومعنى كون الجسم ملونا ان سطحه ملون فكلا جزئي الخلقة حامله الاول هو المقدار فالخلقة عارضة بالذات للكم قال ويتوجه
على هذا ان تكون اللون والضوء داخلين في هذا النوع من الكيفيات لان حاملها الاول هو السطح اذ لا لون ولا ضوء في عمق الجسم وقد يقال اللون
قد يكون نافذا في داخل الجسم وكذلك الضوء في المشف بالذات كالشمس فلا اختصاص بالسطح قوله وكالزاوية يدل على ان الزاوية كالخلقة في انها مركبة
من الكيفية المخصوصة بالكميات مع غيرها وليست كذلك كما دل عليه قوله فانها هيئة احاطة الضلعين بالسطح مثلا عند ملتقاهما لا بالملتقى فالزاوية
هي تلك الهيئة لا الامر المركب من تلك الهيئة والضلعين والسطح كما يتوهم واشار بقوله مثلا الى ان ما ذكره تعريف للزاوية السطحية دون مطلقها
المتناول للزاوية المجسمة وتلخيصه ان الزاوية المسطحة هيئة عارضة للسطح عند ملتقى خطين يحيطان به من غير ان يتحدا خطا واحدا فانه اذا
اتصل خطان على نقطة في سطح من غير ان يتحدا كذلك عرض لذلك السطح عند ملتقاهما هيئة احاطية فما بين الخطين المتصلين هي الزاوية وقد يطلق
الزاوية على المقدار ذي الزاوية كما يطلق الشكل على المشكل وليس يعتبر في تحققها احاطتهما بذلك السطح احاطة تامة بل ربما امتنع احاطتهما به
كذلك كما اذا كان الخطان مستقيمين ولا يعتبر ايضا ان يكون هناك خط اخر يحيط معهما به ولا ان يكون ذلك الخطان متناهيين او غير متناهيين
قصيرين او طويلين بخلاف الشكل اذ لا بد فيه من الاحاطة التامة فالشكل العارض للمثلث يتوقف على اضلاعه الثلثة وكل واحد من زواياه
يتوقف على ضلعين فقط وقولنا من غير ان يتحدا احتراز عما اذا اتصل قوسان على نقطة وصارتا قوسا واحدا واما قوله لا بالاستقامة فمستغنى
عنه اذ لا احاطة اصلا مع الاستقامة ثم ان الزاوية على التعريف المذكور من مقولة الكيف ومنهم من جعل الزاوية من باب الكم لقبولها التفاوت
والتساوي وانهاي ولانها توصف بالاصغر والاكبر وبكونها ضعفا وثلثا لزاوية اخرى ولا شك ان هذه الصفات اعراض ذاتية للكم فتكون
الزاوية كما ولذلك عرف المسطحة بانها سطح احاط به خطان يلتقيان عند نقطة من غير ان يتحدا خطا واحدا والجواب انه اي هذا الاستدلال انما يتم ان
لو كان عروض ذلك التفاوت والتجزي لها اي للزاوية بالذات حتى يلزم كونها كما وانه ممنوع بل عروضه لها يجوز ان يكون لانه اي لان هذا الموضوع
الذي هو الزاوية عارض للكم كما في الشكل فانه يعرض له ذلك بواسطة موضوعه الذي هو الكم ويبطله اي يبطل كون الزاوية من الكم انها تبطل بالتضعيف
وتنعدم اما القائمة فانها كلها تبطل بالتضعيف مرة واحدة بحيث لا يبقى هناك زاوية اصلا واما الحادة فانها تبطل اذا كانت نصف قائمة بالتضعيف
مرتين كذلك بخلاف الكم فانه يزيد بالتضعيف فلا يبطل فلا تكون الزاوية القائمة ولا الحادة المذكورة من مقولة الكم فلا تكون مطلق الزاوية من تلك
المقولة ايضا ولو ابدل التضعيف بالزيادة شمل البطلان الزوايا كلها فان كل زاوية زيد عليها ما يجعلها مساوية لقائمتين لم يبق هناك
زاوية اصلا اما التضعيف فقد لا يبطل المنفرجة ولا الحادة التي هي اصغر من نصف قائمة او اكبر منها اذ يجوز ان يبقى هناك زاوية من الجهة الاخرى كان
للخط الاخر نعم يلزم من تضعيف المنفرجة بطلان بعضها وكذا الحال في تلك الحادة اذا ضعفت مرارا ويكتفي بذكره في الاستدلال لان الكم اذا ضعف
لم يبطل منه شيء بل يزداد ابدا ومما يدل على ان الزاوية ليست سطحا انها لا تقبل الانقسام على موازاة الوتر فان الخط الواصل بين ضلعيها يحدث
مثلثا هي بعينها احدى زواياه كما يشهد به التخيل الصحيح واتفاق المهندسين عليه قاطبة ومنهم من جعل الزاوية من الاضافة فقال هي تماس
خطين لا على ان يتحدا وبطلانه ظاهر فان التماس لا يوصف بالصغر والكبر بخلاف الزاوية ومنهم من جعلها من مقولة الوضع وذهب جماعة الى انها امر عدمي
اعني انتهاء السطح عند نقطة مشتركة من خطين يحيطان به فهذه اقوال خمسة اوردها بعضهم في رسالة صنفها لتحقيق الزاوية وما قيل فيها المقصد
الثاني قال المهندسون الخط المستقيم خط يقع النقط المفروضة فيه كلها متوازية اي على سمت واحد لا يكون بعضها ارفع وبعضها اخفض وقالوا انه
اذا ثبت احد طرفيه على حاله وادير الخط المستقيم على سمت واحد حتى عاد الى وضعه الاول حصلت الدائرة وهي شكل اي مشكل يحيط به خط في وسطه نقطة جميع